نضال الشعب

الاثنين 2025/6/2 دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العدد رقم (140)

مجدلاني: منع وزراء الخارجية العرب من دخول فلسطين استمرار لسياسية تقويض السلطة الوطنية

معادلة حماس والشعب الفلسطيني بقطاع غزة

افتتاحية العدد

سلمت حركة حماس أخيراً ردها المشروط على مقترحات مبعوث الرئيس الأمريكي ويتكوف بعد سلسلة طويلة من التجاذبات الداخلية، والمماطلة والتسويف، لعلها في الوقت الضائع تحسن من بعض الشروط التي توفر لها بعض الضمانات الأمنية ودوراً سياسياً لاحقاً في الترتيبات المتعلقة بشأن مستقبل قطاع غزة.

الرد المتأخر والمكلف على حساب الشعب الفلسطيني من مقدراته البشرية والمادية، والممتد طيلة هذه الأشهر على ذات المقترح منذ الرابع من آذار الماضي، وبشروط وسقف أفضل مما هو عليه الآن، والذي اضطرت حماس إلى تجرعه، بعد انسداد السبل أمام الوسطاء الذين باتوا أمام صفقة لا تقبل سوى القبول أو الرفض، وتعرف حماس ماذا يعني الرفض وكلفته، وإن كان الشطر الأعظم منه على حساب الشعب، لكن الشطر الآخر بات يهدد وجودها ليس فقط المادي استهدافاً من جانب الاحتلال الإسرائيلي وإنما أيضاً وجودها المعنوي من خلال الحراكات المجتمعية في قطاع غزة الرافضة للحرب ولاستمرار وجودها وتحكمها بما تبقى من سلطة بقطاع غزة، فضلاً عن مواقف القوى السياسية الفلسطينية وأقرب حلفائها الذين يقرؤون الواقع بعيون وعقول مختلفة عما عليه عقول وعيون حركة حماس، التي تدرك من جهة أخرى ماذا يعني القبول بالمقترح وارتداداته على مواقف أطرافها وأجنحتها بعلاقاتها الإقليمية وامتداداتها الإخوانية.

فعلت القوى الوطنية ما يتوجب عليها فعله انطلاقاً من مسؤولياتها تجاه شعبنا الفلسطيني، وتفاعلت بكل الجدية المطلوبة ولم توفر لحماس سلم النزول عن الشجرة، بل شبكة الأمان الوطنية لقبول المقترح رغم الإجحاف الكبير الذي ينطوي عليه، لكن المعادلة الصعبة لدى هذه القوى بالقبول باتفاق مجحف، أفضل من استمرار المقتلة بالقذائف والصواريخ والموت جوعاً وقهراً وذلاً.

هي معادلة صعبة بدون شك وحماس مضطرة ومجبرة على قبولها، بعد أن غلبت طيلة فترة المفاوضات التي كانت تديرها بنفسها ولنفسها والممتدة على مدى أكثر من عام وفق معادلتها الصفرية مصالحها الأمنية وضمان دور لاحق لها في صفقة أمريكية إقليمية مع إسرائيل، لكن رد حركة حماس الملحق به بما سمّي بإطار عمل للتفاوض على اتفاق لوقف إطلاق النار كمن يضع العصي بعجلات عربته التي لم تنطلق بعد ويعيدنا إلى مربع تصعيد جديد أكثر عنفاً وضراوة والتفاوض والإجبار للقبول تحت النيران، في حين أن فرص اللعب على عامل الوقت وتغيير المعادلة المتفق عليها أمريكياً مع نتنياهو غير ممكنة نظراً لموازين القوى على الأرض وللدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل.

نتنياهو أعطى موافقته على الصفقة وبدأ حملته السياسية لتسويق نفسه القابل بعرض وقف إطلاق النار الذي ترفضه حماس وتضع الشروط عليه، وكما هي العادة يراهن نتنياهو على رفض حماس لكسب الجولة السياسية للانطلاق منها لفرض وقائع مادية جديدة.

كان ينبغي على حركة حماس في ضوء الغطاء السياسي الوطني قبول الصفقة بدون أية اشتراطات يمكن تأجيل بحثها بعد وقف إطلاق النار الذي يشكل نقطة الانطلاق لبدء الترتيبات مع الأشقاء العرب في جمهورية مصر العربية ودولة قطر والوسيط الأمريكي لوضع الآليات التي تكفل تطبيق المقترح -الصفقة انطلاقاً من وقف إطلاق النار وصولاً لكافة الترتيبات الأخرى وأهمها إيصال المساعدات الإغاثية وترتيبات الانسحاب الإسرائيلي واليوم التالي وغير ذلك.

الدرس الهام والذي ينبغي على حركة حماس استخلاصه من هذه التجربة المريرة والمكلفة للغاية، أن الاستمرار بهذه المسيرة قاد إلى طريق مسدود ولا أفق له، وكل المحاولات لإعادة عجلة التاريخ إلى ما قبل السابع من أكتوبر لم تفلح في إعادة إنتاج التوافق الإقليمي والدولي والإسرائيلي على ما كان عليه من دور لحركة حماس في قطاع غزة، والخيار الوحيد أمامها لحماية نفسها ودورها المستقبلي كمكون من المكونات المجتمعية والسياسية للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، إطلاق عملية مراجعة سياسية نقدية، ونقطة البدء فيها الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والالتزام ببرنامجها السياسي والتزاماتها السياسية والقانونية، وفي مقدمة ذلك الالتزام بالشرعية الدولية باعتبار أن المنظمة عضواً بالأمم المتحدة وتحظى باعتراف 149 دولة وهي قابلة للزيادة منتصف الشهر المقبل بعقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية سعودية فرنسية، في الأمم المتحدة.

هذه المراجعة المطلوبة من حركة حماس تشمل كذلك هدفنا السياسي المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بما في ذلك تحديد أشكال وأساليب النضال انطلاقاً من الظرف الملموس بالمقاومة الشعبية السلمية بكافة أشكالها.

إن نقطة الانطلاق من جدية هذه المراجعة لدى قيادة حركة حماس، وباعتبار أن هذا الاتفاق هو هدنة مؤقتة لمدة 60 يوماً، أن تسلم حماس ملف المفاوضات إلى منظمة التحرير باعتبارها صاحبة الولاية القانونية والسياسية على الأرض الفلسطينية، والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

فترة الهدنة المؤقتة إذا ما تم التوصل لها بإدارة منظمة التحرير لملف المفاوضات يمكن القيادة الفلسطينية من موقع مسؤولياتها واعتراف العالم بها، من تثمير المناخ الدولي الإيجابي والمناهض للحرب العدوانية التي تشنها إسرائيل من التوصل إلى اتفاق شامل لوقف الحرب، والبدء بإجراءات لضمان الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من قطاع غزة، وعودة السلطة الشرعية عبر حكومتها لقطاع غزة، مرحلياً باللجنة المتفق عليها برئاسة نائب رئيس الحكومة بدعم عربي ودولي لتمكينها من بسط السيطرة الأمنية وتنفيذ برامج التعافي المبكر تمهيداً للبدء بإعادة الإعمار، وصولاً للولاية الشاملة للحكومة الشرعية على قطاع غزة وممارسة مهامها ومسؤولياتها كما هو الحال بالضفة الغربية.

«فيغلين» يدعو لقتل الأطفال والرضع والكنيست ترى أن احراق غزة لا يخالِف القواعد الأخلاقية»

مراقبون: فاجعة الطبيبة آلاء النجار بصغارها التسعة تقلب الطاولة على نتنياهو بتسونامي سياسي

ساسة وقادة وأكاديميون إسرائيليون: حكومة نتنياهو «تقتل الأطفال كهواية» وجنود الاحتلال «قتلة أطفال تربوا على ذلك»

تقرير: نائل موسى

الأسبوع الماضي، فجعت طبيبة الأطفال الفلسطينية، آلاء النجار، بتسعة من أبنائها ينقلون أشلاء متفحمة الى مستشفى ناصر الطبي حيث كانت على راس عملها هناك بعد ان استهدف قصف إسرائيلي منزلها في خان يونس. في جريمة أخرى ما زال صداها يتردد في أرجاء المعمورة وحتى في أوساط سياسية وعسكرية إسرائيلية منددا ومستنكرا فاشية حكومة نتنياهو ومتوعدا باتخاذ خطوات عملية لوقف الإبادة غزة

قتل وحرق صغار الطبيبة الاء وما بعها من جريمة احراق مدرسة حصدت أرواح31 نازحا بينهم 18 طفلا ترافقتا مع وفاة الطفل رقم 58 جوعا منذ استئناف جيش الاحتلال عدوانه على قطاع غزة في اذار الماضي، وتشديد حصاره مانعا بقرار سياسي ادخال أية مساعدات إنسانية وبما فيها الغذاء والدواء والماء والوقود ما يتهدد حياة 14 ألف طفل ورضيع سيقضون جوعا وينضموا الى أكثر من 50 ألف طفل فلسطيني استشهدوا او جرحوا منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بصواريخ وقنابل ودعم أمريكي وغربي، وصمت رسمي دولي وعربي.

ردود الفعل العالمية الغاضبة تصاعدت وسمعت من حلفاء تقليدين وداعمين كبار للاحتلال في ظل تبجح نتنياهو الملاحق دوليا بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ووزراء في حكومته ونواب في الكنيست بتصريحات علنية تدعو الى قتل أبناء القطاع وعلى راسهم الأطفال والرضع وحرق غزة وتسويته بالأرض ومنع الغذاء والدواء، لفرض التهجير وكلها جرائم يعاقب عليها القانون الإنساني الدولي وتحرمها الشرعة الدولية.

ويوم الجمعة، انتشلت فرق الدفاع المدني من وسط الركام والسنت اللهب أبناء الطبيبة آلاء اطفالها التسعة الذين تتراوح أعمارهم بين 12 عاما و 6 اشهر أشلاء متفهم الى جانب ابنها العاشر ادم وزوجها الطبيب حمدي وهما بحالة حرجة في مشهد يجسد مأساة أهالي غزة بين القصف والموت والفقدان. تسبب بإصابتها بحالة انهيار

واعتبرت مصادر طبية جريمة استهاف اسرة زميلتهم ضمن سلسلة الاستهداف الممنهج للمدنيين وعلى راسهم الأطفال والنساء في قطاع غزة، وحلقة أخرى من معاناة لا تنتهي في غزة، حيث يقتل الأطفال ويدفن المستقبل تحت الأنقاض، دون أي رد فعل دولي جدي لوقف إراقة الدماء.

وقالت الطبيبة سهير النجار، ابنة شقيقة الطبيب حمدي، إن الاحتلال تعمد استهداف المنزل، حيث قصفه بداية بصاروخ لم ينفجر، فيما ألحقه بعد دقائق بصاروخ آخر انفجر وسوى المنزل بالأرض، فيما لم يعط مجالا لمن بداخله للإخلاء.

وتابعت الاحتلال الذي يعرف عبر تكنولوجيته أن المنزل يؤوي 10 أطفال أكبرهم بعمر 12 عاما ، وطبيبا يقدم خدمات إنسانية للمواطنين، تعمد قصفه واستهدافه.

وبالتوازي أعلنت مصادر طبية في المستشفى الأهلي العربي «المعمداني»، وفاة الطفل محمد مصطفى ياسين (4 سنوات)، جراء سوء التغذية، في ظل الحصار واستمرار سياسة التجويع التي ينتهجها الاحتلال في حربه المتواصلة على القطاع.

وذكرت المصادر أن 58 مواطنا توفوا بسبب سوء التغذية، و242 آخرين بسبب نقص الغذاء والدواء، معظمهم من كبار السن والأطفال، خلال 80 يوما من الحصار وسياسة تجويع ممنهج لنحو 2.4 مليون مواطن في قطاع غزة.

واقترفت الجريمة التي فشل جيش الاحتلال في تحمليها لطرف اخر او في تبريرها غداة تحريض عضو الكنيست السابق من حزب «الليكود» موشيه فيغلين على مواصلة قتل الأطفال والرضع بغزة معتبرا أنهم «أعداء» لإسرائيل؟!

وقال زعيم حزب "زيهوت" اليميني المتطرف موشيه فيغلين، في حديث للقناة "14" اليمينية الإسرائيلية، "كل طفل، كل طفل رضيع في غزة هو عدو، و "كل طفل تقدمون له الحليب الآن سيذبح أطفالكم بعد خمسة عشر عاما، غزة بحاجة إلى احتلال واستيطان"، حتى لا يبقى فيها طفل واحد من غزة.. لا يوجد نصر آخر".

فيما أكد الوزيران المتطرفان بن غفير وسموتريتش رفضهما القاطع لإدخال أي طعام او دواء الى غزة او أي مبادرة لوقت الحرب التي اعترف رئيس حكومتهم نتنياهو بان هدفها محو الفلسطينيين عن خريطة المنطقة وتدمير القطاع حتى لا يجد من بقي منازل يعودون اليها ويضطرون للرحيل.

بدورها رفضت ما تسمى لجنة الآداب في الكنيست (برلمان الاحتلال الاسرائيلي)، شكوى كان قدمها عضو الكنيست عوفر كاسيف، ضد عضو الكنيست نيسيم فاتوري، نائب رئيس الكنيست، على خلفية منشورات له، دعا فيها إلى «إحراق غزة».

وأكّد الكنيست، أن دعوةً عضو من حزب الليكود الذي يتزعّمه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لـ«إحراق غزة»؛ «لا تخالِف القواعد الأخلاقية».

وجاء في القرار أن «اللجنة درست التصريحات، وتعتقد أنها ذات طابع سياسيّ، وتعكس بوضوح أيديولوجية عضو الكنيست». التي هي مشمولة ضمن الدعوى الجنوب إفريقية المرفوعة في محكمة لاهاي، إذ تم اقتباس منشور، كُتب فيه، «الآن نحن جميعًا متحدون في هدف مشترك واحد: محو قطاع غزة عن وجه الأرض».

ويحمّل مراقبون حكومة نتنياهو مسؤولية العزلة التي تتورط فيها إسرائيل، وقال عوفر برونشطاين، مستشار الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في مقال تنشره صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن العالم يتقدّم، وإسرائيل عالقة وتراوح في المكان.

وترى المعلّقة السياسية البارزة في الصحيفة، ميراف بطيطو، تحت عنوان "ملزمون بفتح موضوع غزة"، أن مقولة غولان، مهما كانت مرعبة وعديمة الخجل، لكنها لا تغيّر الواقع المرّ الذي

نخسر فيه من موت الأطفال الغزيين.

وترى أيضًا أن من يرفض المقولة، ويجادل حول العدد الحقيقي للأطفال القتلى، ويعاند على القول إن عدد الضحايا الأطفال هو بالمئات لا بالآلاف، "هو ليس يمينيًا بل مدمن على الموت كحل لنزاع إقليمي".

وفي مقابل الفاشيون الجدد، وفي تصريحات جريئة، قال رئيس حزب «الديموقراطيين» يائير غولان ان حكومة نتنياهو في مقابلة للإذاعة العامة الإسرائيلية «كان «تقتل الأطفال كهواية».

وأضاف «إسرائيل في الطريق لتصبح دولة منبوذة بين الشعوب، مثلما كانت مرة جنوب أفريقيا (إبان نظام الفصل العنصري) إذا لم تعد لتعمل كدولة عاقلة. ودولة عاقلة لا تخوض قتالا ضد مدنيين، ولا تقتل أطفالا كهواية، ولا تضع لنفسها أهدافا لطرد السكان».

وتابع أن «هذه أمور صادمة بكل بساطة، ولا يعقل أننا، أبناء الشعب اليهودي، الذين كنا نتعرض للملاحقات والهجمات والإبادة طوال تاريخنا وكنا رمزا للأخلاق البشرية واليهودية، ونحن أولئك الذين ننفذ خطوات لا يقبلها العقل».

وقال غولان عن الحكومة الإسرائيلية إنها «مليئة بأشكال لا توجد بينها وبين اليهودية أي شيء. أشكال كهانية (نسبة للحاخام الفاشي مئير كهانا)، بلا عقل، بلا أخلاق وبلا قدرة على إدارة دولة في فترة طوارئ. وهذا أمر خطير على مجرد وجودنا. ولذلك حان الوقت لتغيير هذه الحكومة كي تنتهي هذه الحرب أيضا».

واعتبر غولان، وهو جنرال متقاعد وتولى منصب نائب رئيس أركان جيش الاحتلال، أنه «أنهينا العملية العسكرية من أجل القضاء على قوة حماس العسكرية في أيار/مايو – حزيران/يونيو من العام الماضي، ومنذئذ دخلت الحرب إلى مرحلة مع أهداف استراتيجية أقل ومع أهداف سياسية أكثر من أجل بقاء هذه الحكومة»،

بدوره، أثار الأكاديمي الإسرائيلي سبستيان بن دانئيل، المحاضر في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، ضجة واسعة تصريحات أدلى بها خلال حديث إذاعي، وصف فيها جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي بأنهم «قتلة أطفال»، مشيرًا إلى أنهم تربوا على ذلك ويستفيدون من دعم النيابة العامة والشرطة.

وتعد تصريحات بن دانئيل من الأصوات النادرة المناهضة للحرب داخل الاحتلال ، والتي ترفض الإبادة الجماعية في غزة، وسفك دماء الفلسطينيين الأبرياء.

وانضم رئيس حكومة الاحتلال الأسبق إيهود أولمرت، إلى الانتقادات الحادة بقوله إن ما تفعله إسرائيل في غزة "قريب جدًا من جريمة حرب".

وأكّد أولمرت، أن الحرب في غزة عبثية تُدار بلا أهداف. وتابع.. «لا توجد أهداف كلها أوهام، خداع، تضليل، وغرور متغطرس لا يستند إلى أي شيء حقيقي، كل العمليات هناك لا تتضمن أي اشتباك مع مقاتلين، لأنه لا توجد معارك حقيقية».

وأضاف «ما يحدث فعليا هو عمليات تقربنا أكثر من فقدان الأسرى (الإسرائيليين)، وتتسبب بمقتل جنودنا للأسف، وتؤدي إلى عدد هائل من الضحايا المدنيين الفلسطينيين».

وشدد أن الحرب في مرحلتها الحالية، لا تحظى بالإجماع الإسرائيلي الذي كان في الثامن من أكتوبر 2023، مضيفا «إنها حرب بلا هدف، بلا غاية، بلا خطة، وبلا أي احتمال للنجاح».

واعتبر أن هذه الحرب «يتم جرها عمدا للتهرب من إنهائها، وللهروب من محاولة إنقاذ الأسرى»، وأشار إلى أن أكثر من ألف من كبار العسكريين في «إسرائيل» يرون ضرورة وقف الحرب فورا لأنها بلا جدوى.

وأكد أن الإيحاء بعدم وجود إمكانية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، «هو ادعاء زائف من أساسه، لأن الواقع يقول إنه إذا وافقنا على وقف القتال، فهناك فرصة حقيقية لإنقاذ الأسرى، وهذا ما تؤيده قيادات سابقة في الجيش والموساد والشاباك وكل الجهات المعنية».

وقال إن تصريحات الحكومة ورئيسها بشأن الحرب «لا تحتوي على ذرة من الحقيقة». «كل هذا مسرحية، كذب لا علاقة له بالواقع، ما نقوم به الآن في غزة لا يقربنا من إنقاذ الأسرى، بل من موتهم، ومن يواصل هذا القتال الآن، يفعل ذلك وهو يعلم تماما أننا نضحي بفرصة إنقاذهم من أجل استعراضات فارغة المحتوى.

وصف وزيري الأمن القومي إيتمار بن غفير والمالية بتسلئيل سموتريتش بأنهما «إرهابيان»، محمّلهما مسؤولية تدهور الوضع في إسرائيل داخليا وخارجيا.

وتثير تصريحات غولان عاصفة من ردود الفعل في إسرائيل، لكن هجمات أقطاب الائتلاف الحاكم والمعارضة على حد سواء، وحملاتهم الشديدة المتصاعدة عليه والدعوات لمحاكمته وتجريده من الدرجات العسكرية، لم تدفع غولان للتراجع عن موقفه، مكتفيًا بالتوضيح أنه يوجه انتقاداته المذكورة للمستوى السياسي، لا للجيش.

وكتبت صحيفة هآرتس: غولان قال الحقيقة، والطريق الوحيدة لحماية الحقيقة هي الانضمام لمن يجرؤ على قولها، والاحتجاج على استمرار الحرب.

ويبدو أن مثل هذه التصريحات الفاضحة المتتالية لأقطاب حكومة نتنياهو أحرجت دول الغرب التي صمتت على حرب الإبادة، أو اكتفت بانتقادات ملطفة، فاضطرت الآن، للتحرك

ويرى مراقبون ان هناك أسباب إسرائيلية أخرى دفعت الدول الغربية للتحرك ضد الحرب، ترتبط بانتقادات المسؤولين الإسرائيليين السابقين أو الحاليين، أمثال غولان وأولمرت وموشيه يعلون وعامي أيالون، وغيرهم ممن قالوا إن إسرائيل، بشكل أو بآخر، تقترف جرائم حرب في غزة. فيما تُعرب أوساط متزايدة في إسرائيل عن قلقها من "أثر الدومينو"، ومن تفاقم الضغط الخارجي المتزايد، فيما تراكم الحكومة إخفاقاتها، مقابل نجاح الفلسطينيين في العالم.

دوليا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، قالت إن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أسفرت عن استشهاد وإصابة أكثر من 50 ألف طفل فلسطيني منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وقال المدير الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إدوارد بيجبيدر، شاهدنا مقاطع فيديو لجثث أطفال محترقة ومقطعة الأوصال من عائلة النجار يتم انتشالها من تحت أنقاض منزلهم في خان يونس»

وتابع: «من بين 10 أشقاء دون سن 12 عاما، نجا طفل واحد فقط مصاب بجروح خطيرة»، وبعد ذلك رأينا صورا لطفلة صغيرة محاصرة في مدرسة مشتعلة بمدينة غزة. أسفر هذا الهجوم، عن استشهاد 31 شخصًا على الأقل، بينهم 18 طفلا.

وقالت اليونيسف إنه «منذ خرق إسرائيل وقف إطلاق النار في 18 مارس/ آذار الماضي، استُشهد 1309 أطفال وجُرح 3738 آخرون، وفي المجمل، استُشهد أو أُصيب أكثر من 50 ألف طفل منذ أكتوبر 2023».

وتابع: «هؤلاء الأطفال أرواح لا ينبغي أبدًا اختزالها إلى أرقام، هم الآن جزء من قائمة طويلة ومروعة من أهوال لا يمكن تصورها؛ الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وحصار المساعدات، والتجويع، والتهجير القسري المستمر، وتدمير المستشفيات وشبكات المياه والمدارس والمنازل. باختصار، تدمير الحياة نفسها في قطاع غزة».

وأكدت أن «أطفال غزة بحاجة إلى الحماية والغذاء والماء والدواء، وقف إطلاق النار، والإبادة الإسرائيلية المستمرة على القطاع منذ أكثر من 600 يوم.

وبالتوازي قالت 80 دولة في بيان مشترك موجه للأمم المتحدة، إن غزة تواجه «أسوأ أزمة إنسانية» منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية محذرة من أن المدنيين بالقطاع يتعرضون لخطر «المجاعة».

كما اعتبر المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني، ما يصل من مساعدات إلى قطاع غزة بأنه مجرد «إبرة في كومة قش»، مؤكداً أن قطاع غزة لا يزال يعاني من أزمة إنسانية وإغاثية كارثية.

وتأتي هذه التصريحات في وقت تتصاعد فيه الانتقادات داخل إسرائيل وخارجها ضد حكومة تنياهو، وسط استمرار حرب الإبادة والتي خلفت أكثر من 190 الف شهيد وجريح ومفقود فلسطيني، معظمهم من النساء، والأطفال بينهم صغار الطبيبة الاء التي لم تجد من يعزى سوى الازهر عربيا ورئيس كوبا عالميا؟!

بين اجتياح الأقصى وسعار الاستيطان

بقلم: عايدة عم علي

لطالما يجاهر بن غفير بأداء الصلوات التلمودية في ساحات المسجد الاقصى، ويعلن من هناك نواياه إزاء أولى القبلتين وثالث الحرمين وازاء وجود الشعب الفلسطيني، مستغلا الذكرى الثامنة والخمسين لاحتلال مدينة القدس، دون أن يرقى رد الفعل في العالمين العربي، والإسلامي إلى مستوى خطورة هذا الحدث في مسجد له وضع قائم ويحظى بحساسية شديدة.

اليوم، تزامن اقتحام الأقصى مع استمرار «الإبادة الجماعية» في غزة، وإزاء الجريمتين لم نر رد فعل قوي، ولم نسمع رفضا يكافئ ما أقدم عليه بن غفير، والتحدي الشديد الذي أبداه، حيث وقف في باحات الأقصى، وخلفه مسجد «قبة الصخرة» وراح يتحدث عن صعوده «جبل الهيكل» ويقول إنه قد صلى «من أجل النصر في الحرب، وعودة جميع الأسرى، ومن أجل نجاح رئيس جهاز الشاباك الجديد ديفيد زيني، « فيما أسماه «يوم توحيد القدس».

هذا المشهد القائم على الإرهاب والتنكيل والانتهاكات وتدنيس الأماكن المقدسة وجرائم الحرب، التي تعتبر الهواء والغذاء للاحتلال وجيشه، يؤكد استقواء مجرم الحرب نتنياهو بالموقف الرسمي الأميركي فيما يخصّ مستقبل غزّة، وامتداداً الضفة الغربية، وصولاً إلى «إسرائيل الكبرى»، من خلال التلاعب والمناورة للتمرير مخططه مستفيدا أيضا من مواقف إقليمية تلهث خلف وهم التطبيع الرسمي.

نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة لا يترك فرصة للتضييق على الفلسطينيين، إلا ويستغلها لاسيما بإصدار أوامر الإبعاد عن المسجد الأقصى، بحق المصلين بالتزامن مع تزايد أعداد المستوطنين الذين ينفذون اقتحامات وجولات استفزازية داخل باحاته بحماية شرطة الاحتلال التي تكثف من وجودها العسكري على الحواجز المحيطة بالقدس وإحكام قبضتها على بوابات القدس.

هذا يفتح الحديث حيال ما يجري في الضفة الغربية من سعار استيطاني لن يتوقف ولا سيما عندما سرق الأراضي التي أشيدت عليها المستوطنة المسماة «معاليه أدوميم» منذ عام 1975 واعتبرها أرضًا تابعة له، أو كما يتذرع بأنها أراضي دولة تأتي ضمن مخطط وإطار الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس، بهدف منع إقامة دولة فلسطينية واحباط حلم الدولتين.

نتنياهو يستغل عدوانه على غزة لتصعيد ارهابه على الضفة الغربية حتى قد تتحول الى ساحة معركة كبيرة يشعلها تفجير المنازل في مخيمات الضفة، واستهداف البنية التحتية، في مسعى لاقتراف إبادة في الضفة التي تحوي تراثاً كبيراً في مقاومة الاحتلال قادر على افشال خطته.

من يتابع اخبار الضفة ا يرى انها تبدو محتله بالكامل ولا تكاد مركبات الاحتلال وعساكر وطائراته المسيرة تتوقف عن الدوران، فيما يتواصل القتل والاعتقال وهدم المباني ومصادرة الارض والاخطر وإطلاق يد المستوطنين المسلحين لممارسه أبشع ما تحمله أنفسهم من كراهية باتجاه الفلسطيني ولدفعه لمغادرته حقله ومزرعته ومن ثم مغادره فلسطين مهاجرا الى غير عوده.

ساحات الضفة تشتعل ورويداً رويداً وتتحول إلى ساحة ثانية في شراسة المقاومة ضد طغيان الاحتلال ونتنياهو الذي يريد الابقاء على الائتلاف الحاكم وان يبقى رئيسا للوزراء بفعل ما يرضي أطراف الائتلاف من جمهور المتطرفين

المشروع الاسرائيلي يسعى الى ضم مناطق واسعه من الضفة الغربية دون سكانها. وتهجير اعداد كبيره منهم الى خارج فلسطين ضمن برنامج حكومة نتنياهو التي تكرر أنها ستحسم الصراع بالضم والتهجير، وهي خطط سبق لسموترتش ان كتبها وترجمت للعربية في عام 2017.ص

يدرك نتنياهو أن ما يقوم به من ضغط عسكري على الضفة واستباحة المحظورات الدولية والانسانية لم يغير من معادلة قوتها على الأرض، وأنها للحظة الراهنة تمتلك مفاتيح الثبات وتجترح تكتيكات وفنون قتالية صادمة توجع العدو وتحشر قادته في زاوية الإحباط والارتباك والتخبط، ناهيك عن أنه لم يحرق إرادة الاستبسال ولم ينل من العزائم الصلبة، بل أجج جذوة الثبات على ضفة الحقوق المشروعة المكفولة دولياً، كل ذلك يعيه نتنياهو ولكنه يمعن في السباحة عكس تيار المتغيرات الميدانية مراهناً على معجزة تحقق له وهم انتصار.

الضفة الغربية اليوم تشبه برميل البارود الكبير، والاحتلال بحماقته يسعى إلى تفجيره، ولن يكون بمقدور الكيان تحمل التبعات التي ستنجم عن انفجاره، مع إصراره على الخطوات العدوانية التي تقابلها وتتحداها بقوة المقاومة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة وتقلب حسابات الكيان.

الطلقة الأخيرة ربما في جيب الاحتلال هي الإطاحة بنتنياهو، واستبدال رئيس حكومة الإبادة وشركائه بمن هم أكثر «عقلانية» في الكيان لإنجاز صفقة الأسرى ووقف الحرب على غزة والضفة، فـ «إسرائيل» أمام دوامة وجودية قد تصل قريباً إلى نقطة اللا عودة. مالم يتوقف الاستيطان وقضم الأراضي المنتعش بوهم دعم أكبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليقدم الوعود والعهود إلى كيان المحتل واعتبار الاستيطان ليس بالمشكلة. ويوضع حد لجرائمه وممارساته العنصرية والإرهابية بحق الشعب الفلسطيني، المتواصلة على مرأى ومسمع العالم أجمع، حيث يعتقد أنه فوق القانون الدولي، وبقدرته على تضليل واحتواء المجتمع الدولي فيما القوى الفاعلة تتحرك اليوم بعكس رغبته.. فهل يفهم؟!

الشرق الأوسط الجديد: مشروع هيمنة أم إعادة بناء؟

بقلم: د. كاوه محمود

لطالما كان الشرق الأوسط بؤرةً للأزمات المتشابكة والمعقدة، ويكاد لا يخلو أي عقد زمني من تكرار الصراعات والحروب في هذه المنطقة، حتى بات يُنظر إليها بوصفها تجسيدًا حيًّا للأزمات البنيوية والسياسية والاجتماعية، بل ويمكن القول إن أزمتها نابعة من طبيعة التسمية ذاتها، فمصطلح «الشرق الأوسط» لم يكن من اختيار شعوب المنطقة، بل صيغ في الأدبيات الاستعمارية الغربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، قبل أن تتبنّاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى، ضمن رؤية مركزية أوروبية ترسّخ تفوّق الغرب واعتباره مركز الحضارة.

هذا المصطلح الاستعماري لا يزال يُستخدم، دون أن يكون لشعوب المنطقة رأي في تسميتها أو تعريف ذاتها، وهو يعكس إرثًا طويلًا من التدخل الأجنبي وهيمنة القوى الكبرى التي لم تكتفِ بإعادة رسم الحدود السياسية بعد انهيار الدولة العثمانية، بل فرضت نظمًا سياسية واقتصادية تخدم مصالحها، خصوصًا فيما يتعلق بالثروات الطبيعية كالنفط والممرات المائية.

إن من أبرز تجليات الأزمة في الشرق الأوسط هو غياب الدولة الوطنية المستقرة، إذ أن تقسيم المنطقة وفق اتفاقية سايكس-بيكو وتأسيس دول على أساس مصالح استعمارية لا على أسس تاريخية أو اجتماعية متجانسة، أنتج أنظمة هشة وغير قادرة على تلبية تطلعات شعوبها. وقد ترافق هذا مع أزمات متفاقمة في مجالات عدة، منها:

ـ استمرار الحروب والنزاعات الطائفية والسياسية، من فلسطين إلى سوريا واليمن ولبنان، وتصاعد ظواهر الميليشيات والتنظيمات المتطرفة، بالإضافة إلى بروز محاور إقليمية متنافسة مثل إيران وتركيا.

ـ تعميق الانقسامات المذهبية والطائفية، وتوظيفها في الصراعات السياسية من قبل الأنظمة الحاكمة لترسيخ سلطتها.

ـ هيمنة الأنظمة الديكتاتورية التي تعيق التحول الديمقراطي، وتنتهك حقوق الإنسان، وتمنع مشاركة المعارضة أو تمثيل الأقليات والنساء.

ـ الاستغلال الاقتصادي من قبل القوى العالمية، عبر التدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة، كما في حالات التدخل الأمريكي والروسي، أو دعم أنظمة استبدادية وميليشيات.

ـ فشل مشاريع التنمية بسبب التبعية الاقتصادية والفساد البنيوي، مما أدى إلى تفشي البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي.

ـ هذه الأزمات تشكّل بمجموعها ما يمكن وصفه بـ «أزمة شاملة متعددة الأبعاد»، تُغرق المنطقة في دوامة من اللاستقرار والعنف.

في ظل هذه التحديات، طُرحت عدة مشاريع دولية للتعامل مع أزمات المنطقة، أبرزها:

1. الفوضى الخلّاقة (Creative Chaos)

قدّمتها كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية الأمريكية خلال عهد بوش، بزعم أنها تهدف إلى نشر الديمقراطية وتفكيك الأنظمة القديمة وبناء أنظمة جديدة. لكن هذه السياسة عمقت أزمات الدولة، وزادت من تفشي الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، وساهمت في تعميق التدخل الخارجي.

2. اتفاقيات أبراهام (Abraham Accords)

هدفت إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية (الإمارات، البحرين، المغرب، السودان) في عهد ترامب. وقد رُوّج لها على أنها بوابة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، وتقليل عزلة إسرائيل، ومواجهة إيران، لكنها لم تساهم في حل القضية الفلسطينية، ولم تؤسس لسلام حقيقي، بل عمّقت الانقسامات، وزادت من تطبيع الخلافات الدينية، ورسّخت الانقسامات داخل المجتمعات العربية.

3. مشروع الشرق الأوسط الجديد

ويُطلق عليه أحياناً «الشرق الأوسط الكبير»، وروّجت له الولايات المتحدة في بدايات القرن الحادي والعشرين، من أجل إحداث تغييرات سياسية واقتصادية وثقافية. ويمكن اعتبار «الفوضى الخلاقة» و«اتفاقيات أبراهام» جزءاً من هذا المشروع. لكن خطوات هذا المشروع زادت من عسكرة المنطقة والحروب، ولم تُفضِ إلى تنمية عادلة، بل صبّت في مصلحة القوى الرأسمالية والهيمنة الإمبريالية.

وعموماً إن «الشرق الأوسط»، كما أنتجته اتفاقية سايكس – بيكو، وبالآليات التي أُعيد إنتاجه بها على مدى أكثر من قرن، لم يعد قادراً على الاستمرار وفق النموذج السابق.

ورغم الطروحات المتكررة لإعادة هيكلة المنطقة تحت عنوان «الشرق الأوسط الجديد»، كما طُرح في مشروع «الفوضى الخلّاقة» الذي روجت له إدارة بوش عبر وزيرة خارجيته كونداليزا رايس، أو «اتفاقيات أبراهام» في عهد ترامب، إلا أن هذه المبادرات لم تنجح في بناء شرق أوسط مستقر أو عادل، بل على العكس، زادت من تفكك المجتمعات وعمّقت الاستقطاب.

إن فشل هذه المشاريع يعود إلى أنها صُمّمت وفق منظور القوى العظمى ومصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، دون اعتبار حقيقي لإرادة شعوب المنطقة وحقها في تقرير مصيرها. وبالتالي، فإن الخروج من هذا المأزق التاريخي يتطلب مشروعًا محليًا-وطنيًا بديلًا، ينبع من داخل المنطقة، يقوم على التعاون الإقليمي الحقيقي، وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية لجميع المكونات، بما في ذلك الاعتراف بحقوق الشعب الكردستاني في تقرير مصيره وضمان حقوق المكونات والأقليات المهمشة.

فقط عبر بناء دول ديمقراطية عادلة تستند إلى إرادة شعوبها، والتوجه نحو مستقبل مصير المشترك للشرق الأوسط يمكن لهذه المنطقة أن يتحرر من إرث سايكس- بيكو، ويؤسس لمرحلة جديدة من الأمن والسلام والتنمية، بعيدًا عن هيمنة القوى الخارجية ومشاريعها المفروضة.

الصمود الفلسطيني سينتصر

بقلم - محمد علوش

إنّ استمرار اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلين وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة واستفزاز المشاعر الدينية للمسلمين والمسيحيين يأتي في سياق إرهاب الدولة المنظم وبقرار سياسي من قبل حكومة التطرف والاستيطان التي تسهل لكافة المستوطنين ووزراء الحكومة وأعضاء «الكنيست» لمواصلة الاعتداء على المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة لتفجير الأوضاع في المنطقة.

وما يقوم به الاحتلال من عمليات عربدة في القدس المحتلة يكشف عن فظاعة العنصرية والفاشية الجديدة للاحتلال التي تتزامن مع حملة استيطانية مكثفة في العاصمة المحتلة القدس، ومحاولات فصل المدينة عن محيطها الفلسطينيين حيث أعلنت سلطات الاحتلال عن طرح عطاءات جديدة لبناء وحدات استيطانية في المستعمرات الجاثمة على أراضي المواطنين بالقدس، ومن هنا نحذر من مخططات عدوانية يتم التحضير لها من قبل حكومة الاحتلال وتنفيذها عبر اذرعها العدوانية من غلاة المستوطنين بالمزيد من الاعتداءات على المصلين في المسجد الأقصى وتحت رعاية وحماية شرطة وجيش الاحتلال، والاقتحامات من قبل وزراء وأعضاء كنيست في خطوات استفزازية لتفجير الأوضاع في المنطقة.

لقد بات على كافة أبناء شعبنا التواجد المستمر في المسجد الأقصى المبارك، ونحن على ثقة مطلقة أن إرادة شعبنا الفلسطيني وصموده وتحديه ستفشل كافة مخططات الحكومة الإسرائيلية، والتي تدعم بقوة من قبل الإدارة الأميركية بالمال والسلاح والغطاء والحماية.

وقد آن الأوان لوقفة جدية عبر دعم وتعزيز صمود المواطنين في القدس، وتوفير كافة أشكال الدعم لتبقى العاصمة الأبية شامخة ومقاومة وصامدة في مواجهة إجراءات الاحتلال، وعلى كافة القوى والمؤسسات الوطنية أن تعمل على توحيد جهودها ونبذ كافة الخلافات لتفويت الفرصة على الاحتلال والمتربصين لإجهاض الجهود للحفاظ على عروبة القدس وفلسطينيتها كعاصمة أبدية للدولة الفلسطينية.

أمام هذه العنصرية والفاشية التي تقوم بها حكومة الاحتلال، على محكمة الجنايات الدولية الإسراع بالخطوات العملية لمحاكمة الاحتلال، باعتبار الاستيطان جريمة يعاقب عليها القانون، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي اعتبرت الاستيطان جريمة وفي مقدمتها القرار 2334، والمجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي، ونحن لا نطالبه بيانات الشجب والاستنكار، بل بمواقف جادة ومسؤولة لحماية قرارات الشرعية الدولية، ومنع المس بمكانة القدس أو محاولات تغيير معالمها العربية والحضارية، وممارسة الضغوط على الاحتلال للوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، تنفيذاً لمواقفه السابقة بأن جميع المستوطنات التي قامت «إسرائيل» ببنائها على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية وتمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وتهديداً لأية عملية سلام ممكنة.

إن هذه الجرائم الاستيطانية هي جزء من مخططات حكومة الاحتلال للقضاء على المنجزات الوطنية الفلسطينية ومنع إقامة دولة فلسطين وتقطيع أوصالها وتقسيم وحدتها الجغرافية، وفرض مشروع ما يسمى بإسرائيل الكبرى على أرض فلسطين التاريخية، وتهويد مدينة القدس، كما أنها تأتي في سياق الهجمة الاستيطانية لإرضاء غلاة المستوطنين الفاشيين، وهي شكل صريح من أشكال التطهير العرقي التي تقودها حكومة الاحتلال ضد أبناء شعبنا الفلسطيني.

ولم تتوقف حكومة الاحتلال عن سياساتها الاستيطانية والتوسعية في رسالة واضحة للمجتمع الدولي ومؤسساته القانونية والإنسانية أنها ليست معنية بالسلام ولا بالاستقرار، بل تعمل مع سبق الإصرار والترصد على تقويض متطلباته، وتدمير «حل الدولتين» بطريقة مدروسة، وتأتي هذه المشاريع بالتخطيط والتنسيق الثنائي بين حكومة الاحتلال والإدارة الأمريكية، وتأكيداً من الاحتلال على مواصلة الاستيطان وعزل وتهويد مدينة القدس وتنفيذ سياسة الضم في الضفة الغربية واستمرار الإبادة الجماعية في قطاع غزة تمهيلاً لمخطط اقتلاع وتهجير الفلسطينيين إلى خارج القطاع ضمن رؤية إسرائيلية توسعية تتكشف كل يوم.

إن ما تقوم به حكومة الاحتلال من انتهاكات لحقوق الانسان، وتهويد واستيطان مستمر بالقدس، هو إرهاب دولة منظم، ومحاولة بائسة من أجل تطبيق قوانينه العنصرية على العاصمة، وحكومة الاحتلال وحدها من يتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد الخطير، وما يقوم به أهلنا بالقدس هو اشتباك مع الاحتلال للتأكيد على فلسطينية وعروبة مدينتهم المقدسة، وكافة قرارات وخطط الاحتلال ستسقط أمام هذا الصمود والتصدي المقدسي الذي يؤكد للعالم أجمع أن القدس فلسطينية، وأن هذا الصمود الفلسطيني سينتصر على العدوان الإسرائيلي.

هل انتهت «أيام العسل» بين ترامب وبوتين؟

بقلم: خليل حمد

دفعة واحدة، انفجرت الأسلحة الغربية لأوكرانيا –التي حذرت منها موسكو مراراً– في وجه الجميع، لتعيد تشكيل المشهد الأوكراني أقرب ما يكون إلى «ملفات الطريق المسدود» منها إلى الملف الذي يقترب من الحل. اختارت كييف أن تستخدم طائراتها المسيرة للهجوم على إقليم كورسك أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأولى له منذ بداية الحرب. قرأت موسكو الأمر تصعيداً خطيراً، مع إشارات غير واضحة إلى «محاولة» اغتيال بوتين، بعد أن علقت المروحية التي كانت تقله في أحد مراكز الهجوم الأوكراني الضخم.

الرد الروسي كان الأعنف جوياً منذ اندلاع الحرب. وفق المصادر، شنت القوات الروسية 367 هجوما بالطائرات المسيرة والصواريخ على كييف ومدن أخرى، فيما بدأ الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلنسكي الاستثمار السياسي في التصعيد الذي وصلت إليه الأمور عبر دعوته الولايات المتحدة إلى التنديد بالهجوم، معتبراً أن «الصمت يشجع بوتين» للاستمرار في المعركة. «صمت» لم يكن مطروحاً في ردود الأفعال الدولية على الهجوم الروسي. الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدل لهجته الهادئة تجاه بوتين مؤخراً إلى لهجة أكثر حدة، وتحمل الكثير من الانتقادات: «لا يعجبني ذلك على الإطلاق. نحن في خضم الحوار وهو يطلق الصواريخ على كييف والمدن الأخرى». بدا الأمر وكأنه نهاية لـ «شهر العسل» الذي عاشته العلاقات بين موسكو وواشنطن عقب وصول ترامب إلى السلطة في البيت الأبيض وسعيه لإنهاء الصراع عن طريق المفاوضات.

ترامب ألمح إلى فرض مزيد من «العقوبات» ضد موسكو على خلفية الهجوم، وهو ما قام به الغرب فعلاً. الحزمة الجديدة من الإجراءات الاقتصادية طالت نحو 200 سفينة ممّا يُعرف بـ«أسطول الظل» الروسي المخصص لنقل النفط، إضافة إلى أكثر من 45 شركة وفرداً روسياً و31 كياناً اقتصادياً جديداً ضمن قائمة حظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج، ما يجعل هذه الحزمة من «العقوبات» هي الأوسع منذ بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا مطلع العام 2022. يُفسر تصريح وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول كثيراً من نوايا الغرب وكييف. الرجل أشار إلى أن ترامب بذل جهودا كبيرة للدفع ببوتين للجلوس إلى طاولة المفاوضات، لكن «الهجمات الأخيرة تُعتبر رداً من بوتين على تلك الجهود».

نجحت خطة زيلنسكي والغرب إذاً في عرقلة أي تقدم، ووضعت فكرة الحل السياسي وآفاقه في مهب الهجمات، خصوصاً وأن التصعيد الأخير تزامن مع إتمام ثالث وأكبر عملية لتبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا كنتيجة للمباحثات التي عُقدت في اسطنبول بتركيا مؤخرا ، وأعادت الحرب إلى دائرة التصعيد العسكري، مع إعلان موسكو إنشاءَ منطقة أمنية عازلة، تمتد حالياً في محيط إقليم كورسك الاستراتيجي الذي استعادت روسيا السيطرة عليه مؤخراً، وربما «ستشمل كامل الأراضي الأوكرانية كذلك، طالما استمرت المساعدات العسكرية المقدمة للجيش الأوكراني»، وفق ما أكد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف.

لكنها أيضاً أعادت التذكير بالخطوط الحمر الروسية في هذه المعركة، ومنحت والعالم ربما وقتاً لإدراك «الشروط الروسية» لوقف الحرب، والتي من المُنتظر أن تتضمنها المذكرة الروسية حول «شروط إنهاء الحرب» والتي ستُسلم إلى واشنطن وكييف قريباً، ضمن مسعى استئناف المفاوضات للوصول إلى حل سياسي يُنهي الصراع المستمر منذ أكثر من عشرين شهراً.

ووفق تقاطع المصادر، يُعتبر الشرط الأبرز هو «تعهد» القادة الغربيين كتابياً بوقف توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقًا، بمعنى إقرار رسمي مكتوب باستحالة ضم أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وجمهوريات سوفيتية سابقة أخرى ضمن الناتو، إضافة إلى رفع جزء كبير من «العقوبات» المفروضة على روسيا، وحل قضية الأصول السيادية الروسية المجمدة في الغرب، وحماية الناطقين بالروسية في الأراضي الأوكرانية.

هذه الشروط الروسية الحازمة والتمسك فيها يُشير إلى أمرَين: أولهما استعداد موسكو للوصول إلى اتفاق سلام يُنهي الصراع القائم على الحدود المشتركة بين روسيا وأوروبا، ولكن «ليس بأي ثمن»، وثانيهما أن كل الإجراءات الاقتصادية والعقابية الغربية لم تجدِ نفعاً مع موسكو التي تقول بالنار والبارود اليوم «تأخير السلام يوماً واحداً سيكون أكثر إيلاماً، وبالتالي فإن الحكمة والمصلحة تقتضي الاستجابة لشروط موسكو وإنهاء هذه الحرب التي لا رابح فيها فعلياً.

يرى الكرملين أن ترامب لا يملك كل التفاصيل المتعلقة بما يجري على الأرض في أوكرانيا، في رسالة مبطنة مفادها أن أوروبا وكييف تلعبان بالنار، وتستهدفان روسيا والولايات المتحدة في آن معاً، عن طريق إرسال المزيد من الأسلحة بعيدة المدى بذريعة «الدفاع عن النفس»، وهو ما سبق ونفذته بريطانيا وفرنسا عبر تزويد كييف بصواريخ كروز من طراز «ستورم شادو / سكالب». اليوم تناقش ألمانيا إمكانية تسليم كييف صواريخ كروز من طراز «تاوروس» التي يبلغ مداها 500 كيلومتر.

ووفق هذه المعطيات، لا تزال موسكو ترى أن الناتو «يستغل الأزمة الأوكرانية لتعزيز وجوده في أنحاء شرق أوروبا ومنطقة البلطيق»، وفق وزير الدفاع الروسي أندريه بيلوسوف. الأمر الذي تحذر منه موسكو بنفس مستوى تحذيرها من فكرة إرسال الصواريخ بعيدة المدى. المسألة بالنسبة لروسيا هي «إما إمبراطورية بتحقيق الأهداف في أوكرانيا، وإما ضربة قاصمة تعيد موسكو سنوات إلى الوراء، لتتقوقع كقوة إقليمية فقط، وتنسى لمدة طويلة جداً فكرة النظام العالمي متعدد الأقطاب. الكباش كبير والمرحلة حساسة، ومن سينتصر في النهاية في تحقيق أهدافه هو من سيحدد شكل العالم للسنوات، بل للعقود المقبلة.

أهداف زيارة ترامب للخليج

بقلم: حسين ذياب ابو سليم

المتابع لزيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لثلاث دولة خليجية وبما تخللها ورافقها واعقبها توجب التمحيص في الأهداف والابعاد ما أعلن منها وما بطن

وبغض النظر عن الإسراع في تخليل النتائج المباشرة وغير المباشرة نرى ان لهذه الزيارة ومار رفقها من صخب اعلامي جملة من الاهداف والابعاد نراها كما يلي: -

-1تأمين التزامات ملموسة من دول الخليج -على شكل استثمارات صناعيه عسكرية وتعاون في مجال الطاقة.

-2تعزيز الشراكات الدبلوماسية المتحالفة مع تيار (ماغا) والتي تساعد أمريكا في الخارج دون تقليص دورها.

-3إعادة تموضع دول الخليج كوسيط لواشنطن في الازمات الإقليمية من غزة – طهران... الخ.

-4تجديد شراكة الخليج مع أمريكا لمواجهة الصين كمحور. حيث التنافس الامريكي -الصيني

-ولهذا اختار ترامب زيارة أولى (الرياض) في 2025 عكس أوباما الذي زار القاهرة عام 2009 وقال إنها قلب العالم العربي بينما ترامب همش مصر ولم يذكرها.

ربما هدف بعد أمريكا أولاً أن يشكل محوراً جديد بقيادة السعودية وتركيا وضم سوريا العراق واسرائيل «شريك».

لكن السؤال المرادف والملح يبقى، ماذا تريد دول الخليج وفي محاولة الإجابة عليه انها تتمثل في: -

-1طلب وتأكيد وتحديد مظلة الحماية الامريكية.

2 -تأمين تنمية اقتصادية، والتعاون في الذكاء الاصطناعي -وصفقات الأمن الإقليمي وعلاقات دفاعية - والطاقة، الشرائح الفائقة الجودة، وعليه نرى الاقتصاد السياسي -السياسة في خدمة الاقتصاد، في حصيلة الزيارة الاقتصادية انتجت (الصفقات، وتعهدات، ووعود) لأن بعض القضايا بحاجه الى تصديق من الكونغرس الأمريكي حسب نوعية الأسلحة ومستوى الذكاء الاصطناعي كيف ممكن التعامل فيه.

- الصفقات في السعودية 300 مليار$، قطر240 مليار$، الامارات 200 مليار$ أي مجموع 7,5 مليار في زيارة لمدة ٣ أيام 4 تريليون $

- هناك وعود للتنفيذ السعودية المبلغ المذكور في مدة اربع سنوات ولاية ترامب

- قطر لمدة (١٠) سنوات 1,200 $

الامارات لمدة 10 سنوات 1,200 $

* علماً أن ما دفع سابقا من السعودية لترامب كان (450) مليار$ أي نقذ منه فقط (95) مليار مليار أي 5/1 المبلغ (الخمس)

*-من أهداف الزيارة الى دول الخليج هو ضرب تحالف البريكس الذي يشكل 45 % من سكان العالم، و44% من وقود العالم والاهم هو عمل عمليه جديدة غير الدولار.

*-الطاقة الجديدة والمستقبل على قوس الشمس الصحاري ورياح البحار، والمعادن الثمينة النادرة، وخاص منطقة المحيط الهادي واهمية للصين، أمريكا تريد هندسة الشرق الأوسط الجديد مواجهة الصين في ضوء تقدم معدل النمو الاقتصادي وتصاعده في الصين.

*-المصالح العليا الحيوية الامريكية بالمنطقة في ممكن تتعارض وتصطدم مع مصالح اسرائيل الصغيرة، ممكن حصل تعارض واختراق مع اسرائيل في اللقاء الامريكي مع الحوثي -وحماس والاتفاق النووي مع ايران، والاتفاق النووي السلمي مع السعودية، ولقاء الشرع فالعلاقة الأمريكية -الإسرائيلي استراتيجية لا تنتهى ولن تتخلى عنها أمريكا لا في الداخل ولا في الخارج هناك دور ومكانه لها في الداخل وأهميتها ووظيفتها في المستقبل الاقليمي.

لقاء الشرع ورفع العقوبات سوريا.

كانت هدية من ترامب للسعودية رفع العقوبات عن سوريا ولقاء الشرع بالسعودية رغم أن ترامب لم ينسى اردوغان اللاعب الفاعل لتركيا فقد وازن بين الدور السعودي وتركيا.

لكن ذلك كله لقاء شروط جائرة على الشرع تنفيذها، أبرزها:

-1التطبيع والانضمام إلى الاتفاقيات الابراهيمية لم يرفض الشرع بل أكد عندما تحين الظروف.

-2ترحيل من يصفهم هو «الإرهابيين» من الفصائل الفلسطينية

-3طرد الاجانب من سوريا رغم وجود أكثر من)5-20) ألف دخلوا معه والبعض أخذ مناصب وزارية وقال الشرع سوف ينظر بذلك.

-4منع عودة داعش، والتخلص من معسكر الهول بالشمال.

-5الانتهاء من الاسلحة الكيماوية،

كما ان هناك ١٢ شرط طلبتها وزارة الخارجية الأمريكية منها حماية الاقليات

وفي المقابل هناك ضمانات من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للشرع منها إبعاد سوريا عن روسيا وايران وعودة دمشق الى محور الغرب والدوران في الفلك الغربي.

اما ماذا قدم الشرع لمغازله ترامب فيما ذكره اهمه وهو:

أ-بناء برج ترامب في دمشق

ب -حماية الاقليات

ج-حوار غير مباشر مع اسرائيل

د -تنمية الموارد الطبيعية -صفقات وشركات أمريكية

هـ -ابعاد سوريا عن إيران

و -تغيير موقع ومكانة سوريا في المعادلة الاقليمية من مكان الى آخر.

علما أن العقوبات على سوريا قديمة منذ 1980-2011 ثم فرض قانون قيصر وهي عقوبات فرضت بسبب مكانة وموقع سوريا والجغرافية السياسية سوريا دولة محوريه في معادلة اقليمية، والآن المناخ تغير والمعالم تغيرت باتجاه عالم متعدد الاقطاب.

أعتقد الشرع سيكون مسار مفاوضات، ولا يستطيع التنازل حاليا عن الجولان - ليس من مصلحة سوريا الذهاب هناك ضمانات، سعودية ، تركية ، وسوريا موقع وحضارة بني أميه الا يمكن تجاوز الراي العام السوري، ولحد الآن لا يوجد استقرار و أمن ولا يوجد شيء منتخب لا رئيس ولا حكومة، لابد من استقرار سياسي للنظام أولا، انتخاب رئيس شرعي، وبناء جيش قوي اعتقد أن التقسيم قائم بالشمال تركيا ، الوسط السعودية والجنوب اسرائيل التي لا تعترف في اتفاقية 1974، بل ان النموذج السوري أدى إلى تقدم بالجغرافيا السورية والجولان أصبح خارج المعادلة، وهذا يأتي ضمن هندسة الشرق الأوسط تغيرات استراتيجية انعكاس للتغير الدولي .

قطار تصحيح العلاقات الفلسطينية اللبنانية انطلق

بقلم: د. فريد إسماعيل

قلما حظيت زيارة لوفد عربي او دولي إلى لبنان بذلك الاهتمام الرسمي والشعبي اللبناني وكذلك الشارع الفلسطيني كزيارة الوفد الفلسطيني برئاسة رئيس دولة فلسطين إلى لبنان في ٢٢-٥-٢٠٢٥. وقد كانت وسائل الإعلام في لبنان قد انشغلت بهذه الزيارة وكرست لها مساحات واسعة من صفحاتها وفضاءاتها منذ لحظة تأكيدها وإعلان موعدها، ولكل هذا بالطبع أسبابه ومبرراته. فالشارع الفلسطيني في لبنان انتظر هذه الزيارة باعتبارها مدخلا لتحريك المياه الراكدة في مسار التخفيف من معاناة اللاجئ الفلسطيني المحروم من معظم حقوقه المدنية والاجتماعية والإنسانية كالحق في العمل والتملك والاستقرار الاجتماعي. أما لبنان الرسمي والشعبي، فقد أبدى اهتماما خاصا بهذه الزيارة وبالتحديد بعد أن طفا على السطح من جديد موضوع معالجة مسألة السلاح في المخيمات، لا سيما بعد الحرب العدوانية الإسرائيلية الأخيرة على لبنان والاتفاق على تنفيذ القرار ١٧٠١، وإطلاق عناصر تابعين لحركة حماس بعض الصواريخ القديمة من الجنوب اللبناني وإعلان الحركة براءتها من هذا العمل معتبرة إياه عملا فرديا.

لكن رغم حالة الارتياح التي سادت المجتمعات الفلسطينية مع هذه الزيارة، فقد انبرى المصطادون في الماء العكر، حتى قبل وصول الوفد الرئاسي، للتشكيك في أهداف هذه الزيارة وتنظيم الحملات المسعورة الممنهجة التي لا تخلو كالعادة من لغة التخوين والتهويل، في محاولة لتعويم الذات والبحث عن موقع بعد انكشاف الأقنعة وسقوطهم المدوي. صاغوا البيانات اللقيطة والأخبار المضللة لإشاعة حالة من الخوف والتشكيك وعدم اليقين لدى أبناء شعبنا في لبنان، تغمرهم عقدة المؤامرة والحقد الدفين على القيادة الشرعية لشعبنا الفلسطيني، وبين صفوفهم الفلسطيني واللبناني ومن هو رجل دين. لقد شكلت محاولاتهم التآمرية استفتاء أثبت خلاله شعبنا في لبنان تمسكه بمنظمة التحرير الفلسطينية وثقته بقيادته الشرعية وحرصها على أمنه وعلى حقوقه ومستقبله.

ولإدراك أهمية هذه الزيارة لا بد من العودة قليلا إلى الوراء. فعلى مدى سنوات، وبالتحديد بعد انقلاب غزة العام ٢٠٠٧، حاولت بعض القوى الفلسطينية تعزيز وجودها ضمن المجتمع الفلسطيني في لبنان مستفيدة من الدعم المادي واللوجستي والإعلامي الذي كانت تتلقاه مما كان يسمى محور المقاومة والقوى اللبنانية المنخرطة في إطاره، وفرض نفسها كقوة تمثيلية للشارع الفلسطيني في إطار سعيها البائس لتكريس نفسها بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني. لكن ما أفرزته الحرب الإسرائيلية على فلسطين ولبنان والمنطقة من متغيرات ووقائع جديدة من سقوط مفهوم وحدة الساحات وقطع طريق طهران بيروت الاستراتيجي مع انهيار نظام الأسد، وتراجع النفوذ الإيراني في المنطقة وإضعاف حزب الله، وبروز عهد جديد في لبنان يعمل على دمج لبنان في امتداده العربي من جديد ويحاول إرساء سلطة الدولة وسيادتها وحدها على كامل أراضيها، كل ذلك كان يجب أن يدفع تلك القوى إلى إعادة قراءة المشهد من جديد وعدم زج المخيمات الفلسطينية في التجاذبات الداخلية اللبنانية، والاقتناع بأن الوقائع تغيرت، وبأن ضمان أمن وسلامة واستقرار المخيمات وأهلنا في لبنان لا يتحقق بسياسة التحريض وبيانات التضليل والأخبار المدسوسة الكاذبة، وإنما بالرهان على ما تقوم به دولة فلسطين من إعادة بناء للعلاقات الفلسطينية اللبنانية على أسس جديدة تحفظ كرامة الفلسطيني في لبنان وحقوقه، كما تحترم سيادة لبنان واستقلاله.

لقد أسقطت زيارة الرئيس الفلسطيني والوفد الرئاسي المرافق بصفتها زيارة « دولة إلى دولة» كل رهانات البعض على تكريس واقع تمثيلي في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، كما أن الموقف اللبناني كان في غاية الوضوح والحسم بحصرية التمثيل الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين دون أي شريك، وان إعادة بناء وتنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية يتم حصرا بين الدولتين.

هذا من ناحية الشكل والعنوان. وفي المضمون فقد فتحت هذه الزيارة بوابة إعادة بناء العلاقات اللبنانية الفلسطينية القائمة على احترام سيادة لبنان وممارسة سلطته على كافة الأراضي اللبنانية بما فيها المخيمات، وحصر السلاح بيد الدولة وضمان أمن واستقرار الفلسطيني في لبنان والحفاظ على كرامته والعمل على نيله حقوقه المدنية والاجتماعية والاقتصادية مع رفض التوطين باعتبار أبناء شعبنا الفلسطيني في لبنان ضيوفا إلى حين العودة.

كما ان زيارة الوفد الرئاسي الفلسطيني إلى لبنان برئاسة رئيس دولة فلسطين لم تكن مجرد شكل بروتوكولي تقليدي، بل صاغت أسس مسار عمل مشترك وواضح بين الطرفين نتج عنه لجنة لبنانية فلسطينية مشتركة تضع الآليات المناسبة لتنفيذ ما اتفق عليه على المستوى الرئاسي ضمن برنامج واضح المعالم والخطوات. أما المتضررون من التوافق الفلسطيني اللبناني، فلا يروا من كل ذلك سوى ما يفيض به عقلهم مما يطلقون عليه « مؤامرة نزع سلاح المخيمات»، وكأن هذا السلاح الفردي بمعظمه والقديم هو الذي سيحرر فلسطين ويزيل دولة الاحتلال من الوجود، أو أن كل قوى الأرض قاطبة تترقب نزع هذا السلاح لتنقض على المخيمات وتنهي الوجود الفلسطيني. وهنا يبرز السؤال: ما وظيفة هذا السلاح في ظل المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة وانكسار المعادلة الاقليمية، لا سيما في ظل عهد جديد في لبنان يعمل بإصرار على بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها في إطار دولة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد. لكن يبدو أن البعض غير قادر على التخلص من مرض التبعية للأجندات الخارجية وإن تناقضت مع مصالح شعبه وتطلعاته.

لكن قطار تصحيح العلاقات الفلسطينية اللبنانية قد انطلق، وحتما سيصل إلى محطاته الآمنة.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

تصريحات الغرب..
تطور لفظي يعوزه التنفيذ

الغريق يتعلق بقشه، وفي حالنا الفلسطيني يتعلق بتصريح حتى وإن لم يكن «جامد اوي» على رأي اخواننا المصريين، هذا واقعنا اليوم الحالم والمستبشر ربما في ظل سيل التصريحات الأوروبية المطالبة دولة الاحتلال بوقف العدوان وإدخال المساعدات، وايضا الداعية للاعتراف بالدولة الفلسطينية او قبول عضويتها كعضو دائم في الأمم المتحدة، تلك التصريحات التي تراوح في دائرة اللفظية وستبقى مجرد حبر على ورق الصحف، ما لم تنفذ على ارض الواقع.

المجتمع الدولي بدوله المؤثرة ومؤسساته الفاعلة، تمتلك القدرة قانونيا واخلاقيا على معاقبة الكيان المنفلت في وحشيته من أي عقال، لكن في السياسة لغتين دبلوماسية ناعمة تستخدمها الدول حين تريد، واخرى صلبة صلدة ترى في أماكن اخرى، لكن في حالتنا كل التصريحات ناعمة تصاغ بدبلوماسية منتقاة بعناية حتى لا تخدش كبرياء إسرائيل، وبالمقابل فان الصلبة تستخدم ضدنا الشعب الواقع تحت اخر احتلال عنصري فاشي عرفه التاريخ.

إن منظومة القيم الاخلاقية التي يجب أن يتحلى بها سيد الأبيض انتهكتها الابنة المدللة للغرب، فسارع لحماية هذه المنظومة بتلك التصريحات ، وحتى تبقى ضمن اطاره، بالرؤية النقدية والسياسة الواقعية دفاع التصريحات تأتي في سياق توفير الحماية الخارجية لدولة الاحتلال فهي ليست حبا بعلي بل كرها بمعاوية، فهذا المنظومة الاخلاقية المتعالية الديمقراطية الزاعمة حامية حقوق الإنسان حسب الغرب ، بحاجة لحماية من إسرائيل نفسها التي تحاول تدميرها مسقطة القناع الغربي الامبريالي معها، فجاءت هذه الموجة من التصريحات التي نركض خلفها ونضخم من شأنها رغم ادراكنا انها لا توقف صاروخ، ولا تدخل حبة قمح.

يجب وقف سياسة التثمين ومباركة لتلك التصريحات فورا، وعلى قيادتنا ان تجري خلف ترجمة فعلية لتلك التصريحات الأوربية الى أفعال على ارض الواقع، وقطع يد نتنياهو التي تبدو حتى هنا أطول من ايادي قادتنا وسفرائنا، حيث تسارع دولة الاحتلال لإفراغها من محتواها، وسرعان ما تمر هذا الرياح السياسية دون أن تحدث خرقا في سفينة نتنياهو وحكومته.

من المفارقة الاعتراف باننا حتى اللحظة ربما لم نحقق اي انتصار لا بحرب او بسلم فيما باتت قضيتنا تتحول يوما بعد آخر الى مشروع اغاثي يترافق مع سيل الضغوط علينا دون حصد اي نتيجة، فغزة تعاني الجوع والابادة وباتت مسرحا للتجارب الدولية، والضفة يخنقها الحصار، ومصادرة الأراضي والاستيطان ضمن مخطط الضم الزاحف.

حانت اللحظة ان ننطلق في تحركنا من حقيقة ان إسرائيل مشروع استثماري استعماري لأمريكا والغرب، وهي جزء من المنظومة الحضارية والفكرية وحتى الدينية والثقافية هذا المشروع الذي يتكشف اكثر في الشرق الأوسط مع حقيقة انه لن يتخلى عنه الغرب ، بل سيبقى حليفا استراتيجيا لهم ، وعليه سيبقى حديث الأوروبيين محض وعود كاذبة واضغاث احلام، فلن تعترف بالدولة الفلسطينية واقصى ما تقدمه حفته من المساعدات وحتى تلك باتت اليوم مربوطة بزعم إصلاح هو في الحقيقة سيف مسلط على السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد ذلك سوف تكون هناك سيوفا أخرى يجردها الغرب وحلفائه لتحمي لتمرير مخططات إسرائيل تحت يافطة الدعم المشروط والمال المسيس الذي ينبغي رفضه وطنيا.

وخلاصة القول فإننا نعتقد ان وهم تلك التصريحات ضرره أكثر من نفعه على قاعدة ان من يريد أن يعمل على الأرض عليه دعم وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة فوق ترابه الوطني ومن مستقبله بإنهاء العدوان وفتح المعابر وقف حرب الإبادة الجماعية، كمقدمة لتحرك جدي لفتح أفق مسار سياسي يستند للشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وفق خريطة طريق واضحة وجدول زمني محدد.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور